«الولي الفقيه» قلق على إمبراطوريته

ماجد كيالي
كاتب سياسي
فلسطيني

لم تكن تصريحات "المرشد الأعلى" أو "الولي الفقيه" علي خامنئي، الأربعاء الماضي، والمتعلقة بالوضع في لبنان والعراق، مفاجئة، لا في توقيتها ولا في موضوعها. فالنظام الإيراني يتصرف منذ سنوات على اعتبار أن منطقة المشرق العربي (العراق وسوريا ولبنان) باتت تخضع لهيمنته.

العديد من المسؤولين الإيرانيين سبق أن تحدثوا، صراحة، طوال السنوات السابقة عن أن طهران باتت تسيطر، فعليا، على عدة عواصم عربية هي؛ بغداد وصنعاء ودمشق وبيروت، وثمة من يضيف إليها أفغانستان وغزة.

في تصريحات خامنئي تلك، بمناسبة تخريج دفعة من ضباط جامعات الجيش في طهران، والتي نقلتها وكالة "فارس"، قال إن "الولايات المتحدة والدول الرجعية في المنطقة، تقومان بإثارة الفوضى والاضطرابات"، وأن "أكبر ضربة يمكن أن يوجهها الأعداء لبلد ما، هي تقويض أمنه".

وأشار، ضمنا، إلى أن الحل يكمن، حسب رأيه، في أن "أطر الآليات القانونية كفيلة بتحقيق المطالب المشروعة للشعبين اللبناني والعراقي".

ثمة ملاحظات ثلاث أساسية تكشف عنها تلك التصريحات التي أطلقها تدخل خامنئي: الأولى، حالة القلق التي باتت تعتري أركان النظام الإيراني إزاء ما يحدث، باعتباره يمسّ بشكل مباشر النظام وهيبته، أو سطوته، سواء على الصعيد الداخلي، أي إزاء شعبه، وكذلك على الصعيد الإقليمي، أي إزاء البلدان المجاورة.

والثانية تؤكد أن ما يجري في العراق ولبنان، يعني بأن الأمور أفلتت أو باتت خارج سيطرة الوكلاء المحليين، سواء في ما يخص حسن نصرالله وحزبه المسلح في لبنان، أو قادة الحشد الشعبي وميليشياتهم المسلحة في العراق، بحيث استدعت تدخل خامنئي.

> الانتفاضتان الشعبيتان في العراق ولبنان اخترقتا الخزان الطائفي، الذي كانت تعتبره إيران مواليا لها وتظنه تحت عباءتها

والملاحظة الثالثة، هي حالة الانفصام عن الواقع، حيث بدا خامنئي وكأنه يخاطب رعاياه، ويحضّهم على الهدوء وانتهاج الأطر القانونية الرسمية، التي صممت من الأصل لبقاء النظام. كما بدا منفصما عن الواقع، غير مدرك أن نظامه (مع إسرائيل) هو أكبر أسباب التوتر وعدم الاستقرار في المشرق العربي، التي صدعت وحدة المجتمعات العربية بإثارته النعرة الطائفية المذهبية، ودعم قيام ميليشيات مسلحة فيها.

أما مصادر قلق النظام الإيراني إزاء انتفاضتي الشعبين في العراق ولبنان، فتأتي من عوامل متعددة، ربما يكمن أهمها في الآتي:

أولا، إن الانتفاضتين الشعبيتين في العراق ولبنان اخترقتا الخزان الطائفي الذي تعتبره إيران مواليا لها (الشيعة) أو الذي تظنه تحت عباءتها، بعد أن ظهرت أعلى تجليات الانتفاضتين في البيئات الشعبية "الشيعية" في البلدين المذكورين.

كانت من أبرز ساحات الانتفاضة اللبنانية مدن مثل النبطية وبنت جبيل والضاحية في العاصمة بيروت. أما في العراق فكانت مدن كربلاء والبصرة والديوانية والناصرية والعمارة، إضافة إلى العاصمة بغداد.

ومعنى ذلك أن تلك الطائفة باتت تهدد بالتحرر أو الخروج من عباءة "الولي الفقيه"، ومن هيمنة النظام الإيراني وادعاءاته، وأنها باتت تعي ذاتها الوطنية، كلبنانيين في لبنان وكعراقيين في العراق.

ثانيا، أتت الانتفاضتان عابرتين للطوائف، في تحول ملحوظ من الطائفي إلى الوطني، وهو أمر في غاية الأهمية للتحرر من ربقة المحاصصة الطائفية والنظام الطائفي في لبنان والعراق. تلاقت مصالح العراقيين واللبنانيين، كل على حدة، في الانتفاض على النظام الطائفي الفاسد في البلدين وضرورة التخلص من هيمنته جملة وتفصيلا، وهو أمر يثير فزع نظام طهران، الذي يتغذى من ذلك الوضع أصلا، أي التصدع الوطني والتفكك الطائفي.

ثالثا، أن التحول من الطائفي إلى الوطني في لبنان والعراق، صاحبه انتقال أعمق من الشعارات المطلبية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات ومكافحة الفساد، إلى المطالبات السياسية، المتعلقة بإسقاط الطبقة السياسية الطائفية المتحكمة بالبلد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وربط جميع المحتجين بين تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية في العراق ولبنان، وتلك الطبقة السياسية الطائفية المتحكمة بالبلدين، والتي تستمد نفوذها من علاقاتها بالنظام في طهران.

رابعا، مشكلة النظام في إيران أن انتفاضتي العراقيين واللبنانيين حدثتا بشكل متزامن، وهو ما يظهر أو يفضح الخيط المشترك، الناجم عن الهيمنة الإيرانية في لبنان والعراق (وينطبق ذلك على سوريا طبعا).

كما أن الانتفاضتين تزامنتا أيضا، مع الأوضاع الصعبة التي يمر بها النظام في إيران، في ظل العزلة الدولية والعقوبات القاسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية على طهران، والتي من أبرز أهدافها تحجيم نفوذ إيران المزعزع للاستقرار في المشرق العربي.

تصريحات خامنئي الأخيرة، تنسجم مع تصريحات نصرالله في لبنان وتصريحات قادة الحشد الشعبي في العراق، ويجمعها قاسم مشترك هو أنها تعتبر ما يجري مؤامرة إمبريالية صهيونية، وكلها تحاول استدراك الوضع بمحاولة تحويل الانتفاضتين إلى حرب أهلية ذات طابع طائفي.

لكن تلك التصريحات تؤكد في الواقع أن مسار التحرر من هيمنة النظام الإيراني بدأ يشق طريقه في بلدان المشرق العربي، سواء بالطريقة السهلة أو بالطريقة الصعبة.

اللجنة الدستورية السورية.. الاستحقاق الصعب

بهاء العوام
صحافي سوري

في كلمات ممثلي وفدي الحكومة والمعارضة في اجتماعات اللجنة الدستورية العليا بجنيف، ما يبعث على التفاؤل بأن الطرفين قدما إلى المفاوضات دون شروط مسبقة أو أجندات غير واقعية.

بصياغة أخرى، لم تشترط المعارضة رحيل بشار الأسد قبل إعداد الدستور، ولم تُخوّن دمشق المعارضة، التي حضرت لبحث صياغة دستور للبلاد، تعديلا على الحالي أو تأسيسا لآخر جديد.

السبب ذاته، والذي يبرر التفاؤل في مفاوضات اللجنة الدستورية، يستدعي القلق. فهذه المرونة التي يبديها الطرفان قد تبطن قرارا بالمماطلة والتراخي في بلوغ الهدف المطلوب. لا شيء يستدعي الإسراع بالأمر من جهة دمشق على الأقل، فخلال الأسابيع القليلة الماضية حمل الميدان كثيرا من المؤشرات التي تجعل النظام يتفاءل بمستجدات إيجابية دون أيّ تنازلات في الأزمة.

لو كان بشار الأسد يدري أنه سيستيقظ يوما ليرى الولايات المتحدة تغادر الشمال السوري، وروسيا تحمل جيشه إلى مناطق الجزيرة والحدود مع تركيا، ربما كان قد تمهّل كثيرا في اختيار ممثليه للجنة الدستورية. أو ربما طالب بحصة أكبر في اللجنة على حساب المعارضة أو المجتمع المدني. جميع الاحتمالات كانت واردة ولكن لم يعد أيّ منها متاحا. قُضي الأمر وتشكلت اللجنة.

لا نبالغ في القول إن المهمة الملقاة على عاتق اللجنة الدستورية ليست مستحيلة. فالعديد من مواد الدستور المنشود متفق عليها سلفا. حتى أن الحديث عن تعديل الدستور الحالي للبلاد لا يعدّ تنازلا للأسد كما يروّج البعض. الدستور السوري الحالي ينطوي على نقاط جيدة ويمكن الاستعانة بها، دون أن يحتسب ذلك كفرا أو خيانة للوطن أو طعنا في المؤيدين للمعارضة أو الحكومة.

نقاط الخلاف التي ستواجه اللجنة الدستورية عديدة، بدءا باسم الدولة بين عربية سورية أو سورية فقط، وصولا إلى صلاحيات رئيس البلاد، ومرورا طبعا بتفاصيل تتعلق بهوية الدولة بين علمانية ومدنية. هذه الخلافات لن تحل بسهولة طبعا، واللجنة لن تنجز عملها بجهود سورية بحتة دون تدخلات خارجية، وخاصة من قبل رعاة أستانة. لكن ليس بالضرورة أن يكون ذلك سلبيا.

يتوقع الجميع إجبار الحكومة والمعارضة على حلحلة نقاط خلافية في الدستور المرتقب، كما أجبروا على حلحلة الخلافات في عدة قضايا ميدانية وسياسية خلال السنوات الثماني للأزمة. القاعدة التي اعتدنا عليها طوال السنوات الماضية من الأزمة تقول إنه عندما تقرر الأطراف الدولية أن تتقدم خطوة باتجاه حل الأزمة، يتوجب على الأطراف المحلية تذليل جميع الصعوبات أمامها.

في هذا السياق يمكن القول إن تشكيل اللجنة الدستورية هو الخطوة التي تم الاتفاق عليها بين الأطراف الدولية المعنية، وليس موعد ولادة الدستور وبنوده. تمتلك هذه الأطراف رؤيتها للدستور المرتقب، حتى أن روسيا أعدت دستورا سوريا منذ نحو ثلاثة أعوام وتحتفظ به في أدراج الأروقة السياسية المظلمة. وعندما يحين الوقت سيظهر هذا الدستور بغرض الاسترشاد به على الأقل.

بعيدا عن ضغوط الأطراف الخارجية فإن الخلاف حول مواد الدستور المرتقب، لا ينحصر فقط بين الحكومة والمعارضة. قوى المعارضة تتباين بينها حول نقاط عدة مثل علمانية الدولة أو مدنيتها، ومثل موقع الدين الإسلامي كدين للدولة، أو أحد مصادر التشريع في الدستور، إضافة إلى المواد التي يفترض أن تحفظ حقوق الأقليات دون أن تشعر الأكثرية السنية بالاضطهاد.

ولا تعني الإشارة إلى تباين الرؤى بين كتل المعارضة، الاعتراف بقوة موقف الحكومة في مفاوضات صياغة الدستور. وفد دمشق لن يناقش مقترحات ممثلي المعارضة والمجتمع المدني بديمقراطية، وإنما اعتمادا على مرجعية واحدة لا يمكن المساس بها. هذه المرجعية التي عرفها السوريون على مدار خمسة عقود، وفحواها باختصار أن "الأسود" هم فقط من يعرفون ويقررون صالح البلاد.

ثمة أمر آخر يستحق الملاحظة في الجولة الأولى من مفاوضات الدستور، وهو أن شخصيات من اللجنة تحلم بالترشح إلى رئاسة الدولة أو الوصول إلى رئاسة البرلمان أو الحكومة. يجب أن يكون هذا الحلم مشروعا لجميع السوريين، وبالتالي لا بدّ أن تكون مواد الدستور الجديد واضحة إلى حدّ لا يدع حاجة لاعتراف من مرجعية دينية، ولا يستدعي تعديلا لاحقا بضغط من الشارع.

بينما يجلس السوريون لإعداد دستورهم الجديد في جنيف، يشتعل لبنان والعراق في تظاهرات تسببت بها قبل كل شيء دساتير لم تلبِّ تطلعات الشعب في كلٍّ من البلدين. يستحق الأمر من أعضاء اللجنة الدستورية التأمل جيدا. صياغة الدستور استحقاق يحتاج منهم ومن السوريين جميعا تضحيات وتنازلات كثيرة. ثمة فرصة أمام السوريين لتفادي أخطاء الجوار، والتأسيس لمستقبل لا تنقم فيه الأجيال القادمة على كل من شارك في إعداد الدستور، بشكل مباشر أو غير مباشر.

استثمار اعتراف الحكومة العراقية بالهزيمة

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

العروض التي يتسابق رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والبرلمان العراقي لتقديمها من أجل إطفاء الاحتجاجات، تؤكد تصدع جدران النظام السياسي، وهي بمثابة إعلان لهزيمتها، لكن التردد في استثمار ذلك بمطالب واقعية يمكن أن يؤدي إلى ضياع الفرصة ودفع البلاد إلى حافة الفوضى الشاملة.

> على المحتجين اختيار محامين عراقيين أو أجانب ينحصر دورهم في التفاوض فقط لتحقيق أفضل المكاسب ومنع اختطاف ثورتهم من قبل زعامات جديدة

يمكن للشبان الثوار البقاء في ساحات الاحتجاج واستدراج تنفيذ تلك الوعود، تحت عنوان خذ ثم طالب بحقوق أخرى، وأن تبدأ مثلا بالكشف عن مرتكبي جرائم قتل المتظاهرين، وتجريد الميليشيات من الأسلحة، وتعديل قانون الانتخابات، وتشكيل حكومة مستقلة.

مجرد البدء بتنفيذ ذلك واستثمار الاعتراف بالهزيمة، سيضع المنظومة السياسية الطائفية كلها على منحدر التفكك، وهو أجدى من المطالب الشاملة التي يصعب تنفيذها دفعة واحدة، إذا كانت الثورة تريد نقل البلد إلى بر الأمان.

من الطبيعي، كما في كل ثورة، أن يتصاعد الحماس وتتسع خارطة المطالب وترتفع سقوفها، لأنها تمثل خلاصة مخاض عسير ويحركها شباب بلا زعامات، وبعيدة كليا عن أي أحزاب أو تنظيمات.

لكن شعلتها الشعبية المثيرة للإعجاب وكونها بلا زعامات، يعني أيضا عدم وجود بوصلة تحدد اللحظة المناسبة وأفضل سيناريو للخروج بأكبر المكاسب التي يسعى إليها المحتجون، والتي سقط في سبيلها أكثر من 200 شهيد والآلاف من الجرحى.

الصور وتسجيلات الفيديو قدمت أرشيفا هائلا قلّ نظيره في أي ثورة أخرى، من مواقف الشجاعة المذهلة في مواجهة الرصاص الحي، إلى ملامح التنظيم والتكافل والبقاء لأيام طويلة دون انقطاع في جبهات المواجهة، وصولا إلى الدعم اللوجستي بالغذاء والدواء والوقود من قطاعات شعبية واسعة.

لكن كل ذلك ينبغي أن يصاحبه بحث عن سبل استثمار ارتباك وقلق الطبقة السياسية، من أجل هدم جدار المحاصصة الطائفية والفساد بأفضل طريقة ممكنة، وفتح الطريق أمام تحقيق أفضل النتائج التي تختزلها أكبر الشعارات؛ "نريد وطنا محترما".

لم يواجه كل هؤلاء الشبان خطر الموت إلا من أجل إنقاذ البلاد ورسم مستقبل أفضل. لذلك ينبغي قطع الطريق على طهران والميليشيات التابعة لها، التي لن تتردد في دفع البلاد إلى الفوضى الشاملة، إذا اعتقدت أن ذلك يمكن أن ينقذ إيران من سجن العقوبات القاتلة، مهما كان ذلك الاحتمال قريبا أو بعيدا.

ملامح تحقيق أهداف الثورة بدأت تظهر بوضوح في تصدع جدار النظام السياسي الطائفي، خاصة لأن الاحتجاجات تكاد تقتصر على المناطق، التي كانت الجماعات الموالية لإيران تعتقد أنها تحت وصايتها، أي مناطق وسط وجنوب العراق.

لم يعد ممكنا ذكر اسم طائفة غالبية المحتجين، بعد أن أصبح جميع سكان البلاد عراقيين أولا وأخيرا، باستثناء أتباع طهران وبعض المستفيدين من النظام الطائفي الفاسد، بل إن العنوان الأكبر للثورة هو، بالتحديد، استعادة سيادة العراق وإنهاء النفوذ الإيراني.

لا يمكن للاحتجاجات أن تستمر إلى الأبد، ما دام الشبان المحتجون لديهم غاية محددة وهي إنقاذ البلاد، وهم قبل كل شيء لديهم حياتهم وجامعاتهم وعوائلهم التي يعيلونها، إضافة إلى أن الاحتجاجات تؤثر، حتما، على نشاط وحياة الملايين من سكان البلاد.

المشكلة تكمن في اختيار ممثلين لرسم سيناريو تفكيك الدولة الطائفية من خلال خطوات ومطالب محددة. ربما على المحتجين اختيار محامين بعناية شديدة لجمع وترتيب مطالبهم والتفاوض بشأنهم، على أن يتم حصر وظيفتهم في التفاوض فقط، مثل أي توكيل في القضايا المدنية.

ويمكن لهؤلاء المحامين أن يكونوا حتى من دول عربية أو أجنبية لمنع اختطاف مطالب المحتجين من قبل زعامات جديدة، قد يتم ترويضها وحرفها عن مسارها من قبل القوى السياسية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk